ARTICLE 19

الدفاع عن حرية التعبير والاعلام

موجـــز السيـــاســات

الوصــول إلـــى المعلومـــات والرقمنـــة:

نحـــو إدارة عمـــوميـــة شفـــافة فـــي تونـــس

موجـــز السيـــاسـات

الوصـول إلـى المعلومـات والرقمنـة:

نحـو إدارة عموميـة شفافة في تونس

الفهـــــرس

ملخـــص تنفيـــذي 6

مقدمـــــة 8

أ. المعايير الدولية بشأن الحق في النفاذ إلى المعلومة والرقمنة 9

ب. الحق في النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة : الإطار الوطني : 11

ج. التحول الرقمي في تونس: مسار انطلق مبكرا، لكن التقدم لا يزال ضئيلا 12

د. التحديـات الرئيسيـة لمبـادرات الشفافيـة فـي تونـس 14

التحديـات التكنولوجيـة 15

تحديـات الموارد البشريـة 16

التحديـات الإداريـة 17

التحديـات الثقـافيـة 18

التحديـات الهيكليـة 18

التوصيـــات 20

ملخـــص تنفيـــذي

حققت تونس تقدما ملحوظا في تحفيز الحق في النفاذ إلى المعلومة منذ المصادقة على القانون الأساسي عدد 22-2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، غير أن تنفيذ القانون ظل بطيئا. كما أن التطبيق غير المتسق للقانون خلق العديد من العوائق والحواجز التي تعيق قدرة الفرد على تلقي المعلومات التي تحتفظ بها الهياكل العمومية. وتمثل الوتيرة السريعة للتحول الرقمي في الوقت نفسه فرصا وتحديات للتنفيذ الفعال للقانون الحق في النفاذ إلى المعلومة. فالأدوات الرقمية، عند دمجها في الإدارات العمومية، لديها القدرة على تبسيط وتسريع الوصول إلى المعلومات التي هي بحوزة الهياكل العمومية. وفي الوقت نفسه، تكشف كذلك عن الثغرات في الأطر القانونية والمؤسساتية القائمة عن قصور في قدرة الهياكل العمومية على التكيف مع المشهد الرقمي المتطور.

التحديـــات التي تـــم تحديـــدهـــا

- تفتقر العديد من الهياكل العمومية إلى البنية التحتية والخبرة الفنية اللازمة للاستجابة لطلبات الحق في النفاذ إلى المعلومة في الوقت المناسب وبطريقة شفافة من خلال المنصات الرقمية.
- يفتقر جزء كبير من السكان إلى الثاقفة الرقمية الكافية أو إلى الوصول إلى التكنولوجيا، مما يحد من قدرتهم على ممارسة حقهم في النفاذ إلى المعلومات.
- لم يؤد استخدام الأدوات الرقمية في الإدارة العمومية بعد إلى التحسينات المتوقعة في الشفافية والمساءلة بسبب بطء التنفيذ وضعف الرقابة.

فرص الاستفـــادة من الرقمنـــة لتعزيـــز الوصـــول إلى المعلومـــات

- يمكن للأدوات الرقمية تبسيط معالجة طلبات الحق في النفاذ إلى المعلومة، مما يجعل النظام المعتمد أكثر كفاءة ومتاحا للجمهور.
- الرقمنة لديها القدرة على توسيع الوصول إلى المعلومات العمومية، لا سيما للمواطنين في المناطق النائية أو المحرومة.

- يمكن للرقمنة أن تعزز مشاركة أكبر للمواطنين من خلال جعل البيانات العمومية متاحة بسهولة أكبر وأسهل في الاستخدام، مما يجعل المواطنين الأكثر اطلاعا ومشاركة في الحياة العامة.

التوصيـــات الرئيسيـــة

على السلطات التونسية أن:

- إدراج التنفيذ الكامل والفعّال لقانون حق النفاذ إلى المعلومة كأولوية وفقا لالتزامات تونس الدولية وتعزيز هيئة الحق في النفاذ إلى المعلومة كجهة رقابية لدعم الحق في النفاذ إلى المعلومة وتعزيز المشاركة العامة والمساءلة.
- تخصيص الموارد اللازمة والمناسبة لتحسين البنية التحتية الرقمية للهياكل العمومية وتدريب الموظفين العموميين على استخدام الأدوات الرقمية لمعالجة طلبات حق الوصول إلى المعلومات بسرعة وفعالية وشفافية.
- إطلاق برامج وطنية لتحسين الثقافة الرقمية وتوسيع الوصول إلى التكنولوجيا، مع ضمان تمكين الفئات المهمشة من ممارسة حقها في المعلومات والمشاركة في العصر الرقمي.
- إنشاء آليات رقابة قوية لمراقبة استخدام الأدوات الرقمية، لضمان تحقيق تحسينات ملموسة في الشفافية والمساءلة والحق في النفاذ إلى المعلومة.
- وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن الحق في النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة والرقمنة لتعزيز الشفافية والمساءلة وجودة الخدمات العمومية.
- توحيد أشكال البيانات وإضافة أدوات لتعزيز النفاذية للمواطنين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة والضعيفة.
- انشاء نظام مراقبة لتقييم امتثال الهياكل العمومية للقانون 22-2016 ونشر تقارير منتظمة تسلط الضوء على مستويات الامتثال ومجالات التحسين.

على المجتمع المدني أن:

- الانخراط في أنشطة المناصرة والتوعية حول أهمية الحق في النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة والرقمنة في التمتع بحقوق الإنسان الأخرى وتعزيزها والتوعية بحق العموم في الوصول إلى المعلومات والفوائد المجتمعية الأوسع للشفافية.

مقدمـــــــة

في العصر الرقمي اليوم، يتم تخزين المعلومات ومشاركتها بشكل متزايد من خلال المنصات الرقمية. على الصعيد العالمي، تُعتبر الرقمنة والتقنيات الرقمية فرص تساعد على التغييرمن أجل تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة. تسهل هذه الأدوات الكشف الاستباقي عن المعلومات التي هي بحوزة الهياكل العمومية، وتعزيز حماية الحق في الوصول إلى المعلومات من خلال تمكين الأفراد من معرفة ما تفعله المؤسسات العمومية، ودعم الجهود الدولية لتعزيز المساءلة والانفتاح. نظرا لأن الإدارات العمومية في جميع أنحاء العالم تخضع للتحول الرقمي، فقد أصبحت الاستفادة من هذه التقنيات أمرا ضروريا لتلبية التوقعات المتطورة للمواطنين ومواءمة ممارسات الحوكمة مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

تعكس أجندة الرقمنة في تونس هذه الحركة الدولية الأوسع. تؤكد المبادرات الأخيرة، مثل المنشور رقم 3 الصادر في جانفي 2024 ومناقشات المجلس الوزاري حول تعزيز الخدمات عبر الإنترنت، على الاعتراف المتزايد بدور الأدوات الرقمية في تعزيز الشفافية. منذ عام 2011، أحرزت تونس تقدما كبيرا في تعزيز الحق في النفاذ إلى المعلومة، لا سيما من خلال المصادقة على القانون رقم 22 لعام 2016، الذي يقضي بالإفصاح الاستباقي عن المعلومات التي تحتفظ بها الهياكل العمومية.

تقف تونس الآن عند منعطف حرج في رحلة التحول الرقمي، وفي الالتزام بالتعهدات الدولية فيما يتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات. نظرا للتركيز الحكومي المتجدد على تحديث الخدمات الإدارية، هناك فرصة فريدة لتضمين معايير قوية للحق في الوصول إلى المعلومات في هذه الجهود. من خلال البناء على إصلاحات ما بعد العام 2011 والاستفادة من المبادرات الحالية، يمكن لتونس مواءمة استراتيجياتها مع المعايير الدولية، ووضع معيار إقليمي لدمج الحق في الوصول إلى المعلومات في الحوكمة الرقمية.

يسلط موجز السياسات هذا الضوء على الدورالحيوي لحق النفاذ إلى المعلومة في العصرالرقمي، من خلال الدعوة إلى استراتيجية رقمنة متماسكة تعطي الأولوية للشفافية والنشرالاستباقي للمعلومات التي هي بحوزة الهايكل العمومية ونشرها وفتح البيانات العمومية. بالاعتماد على الدروس المستفادة، وتحديد التحديات،

وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ، يهدف هذا الموجز إلى دعم الإصلاحات التي تتوافق مع التحول الرقمي في تونس مع أفضل الممارسات العالمية.

يستند هذا الموجز إلى دراسة تشخيصية تبحث في التقاطع بين الرقمنة وتكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة، بموجب القانون رقم 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة. قيمت الدراسة كيف تمكن سياسات الرقمنة الحق في النفاذ إلى المعلومة، وحددت نقاط القوة والعوائق التي تحول دون تعزيز الشفافية في مشهد الحوكمة المتطور في تونس.

استخدمت الدراسة نهجا نوعيا، بما في ذلك مجموعتي تركيز وسلسلة من المقابلات المتعمقة. جمعت مجموعات التركيز ممثلين عن هيئة النفاذ إللى المعلومة، التي تشرف على تنفيذ قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة – ومسؤولين من الإدارات العمومية، بينما استهدفت المقابلات الفردية الصحفيين وممثلي المجتمع المدني الذين يعملون بنشاط في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة.

أ. المعايير الدولية بشأن الحق في النفاذ إلى المعلومة والرقمنة

الحق في النفاذ إلى المعلومة التي تحتفظ بها الهياكل العمومية – غالبا ما يشار إليه بـ «الحق في المعلومة» – هو حق أساسي من حقوق الإنسان المعترف بها في القانون الدولي. تضمن المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه تونس في عام 1969، الحق في حرية التعبير والمعلومات. ذكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في التعليق العام رقم 34 أن المادة 19 تشمل الحق في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العمومية[1]. يتطلب تكريس هذا الحق من الدول نشر المعلومات المرتبطة بالصالح العام بشكل استباقي وضمان أن يكون الوصول إليها «سهلا وسريعا وفعالا وعمليا».[2] وذكرت اللجنة أيضا أنه يجب على البلدان سن «الإجراءات اللازمة» مثل التشريعات لإعمال الحق في الحصول على المعلومات، والتي ينبغي أن تتضمن عمليات سريعة في التعامل مع طلبات وطعون الحق في الحصول على المعلومات[3].

1. لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34، المادة 19: حرية الرأي والتعبير، 2011، CCPR/C/GC/34، الفقرة 18.
2. () المرجع نفسه، الفقرة 19.
3. () المرجع نفسه.

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أيضا نقطة تحكم في الحقيقة عامة. تلزم الاتفاقية الدول ب «اعتماد إجراءات وأنظمة» لتمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتنظيم الإدارة العامة وعملها واتخاذ قراراتها» [4]. وبالمثل، فإن الحق في الوصول إلى المعلومات محمي في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلى الصعيد الإقليمي، أكدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بالمثل أن الوصول إلى المعلومات أمر أساسي للحكم الديمقراطي.

في القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في عام 2020[5]، اعترف بالرقمنة كوسيلة قيمة لتحسين الوصول إلى المعلومات وحث الدول على «تسهيل وتعزيز الوصول إلى الاتصالات والتقنيات الرقمية واستخدامها». أكد تقرير عام 2022 الصادر عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على دور الإنترنت في إعمال الحق في الحصول على المعلومات. وشجعت الحكومات على الاستفادة من التكنولوجيا من خلال تطوير منصات مناسبة لتسهيل البحث وطلب المعلومات، مثل منصات الحكومة الإلكترونية، والسياسات المتعلقة بالشفافية الاستباقية ونشر المعلومات [6].

تم دمج الحق في الوصول إلى المعلومات في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، مع الهدف 16.10.2 الذي يدعو الدول إلى «ضمان وصول الجميع إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية»[7]. وقد حددت اليونسكو، بصفتها الجهة الوصية على الهدف 10-16 من أهداف التنمية المستدامة، النشر الاستباقي عبر الإنترنت باعتباره من أفضل الممارسات الرئيسية، وأوصت برصد المواقع الإلكترونية الحكومية وتحديثها بانتظام.[8] كما شددت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية التعبير، إيرين خان، على أن الوصول إلى الإنترنت أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة، مشيرة إلى أن فجوات الاتصال، خاصة بالنسبة إلى النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، تعيق الوصول إلى المعلومات وإدماجها، لذلك يجب على الدول توجيه إجراءات محددة لسد هذه الفجوات[9].

4. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. () مجموعة المعاهدات، المجلد 2349، تشرين الأول/أكتوبر 2003، المادة 10
5. مجلس حقوق الإنسان، القرار 44/12، الفقرة 8 (ح) [3]
6. المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، A/HRC/49/38، 10 كانون الثاني/يناير 2022، الفقرة 38
7. () المرجع نفسه، الغاية 10-2-16 من أهداف التنمية المستدامة.
8. اليونسكو، مسار ثابت إلى الأمام: تقرير اليونسكو لعام 2022 حول وصول الجمهور إلى المعلومات (الهدف 16.10.2)، 2023
9. () المرجع نفسه، الفقرات 43-42، 116

ب. الحق في الوصول إلى المعلومات والبيانات المفتوحة : الإطار الوطني :

يعتبر الحق في النفاذ إلى المعلومة، في تونس، حقا دستوريا مكفولا في المادة 38 من دستور 2022، استنادا إلى المادة 32 من دستور 2014. وقد أجرت تونس منذ عام 2011 سلسلة من الإصلاحات لتعزيز الشفافية والانفتاح في المعلومات والبيانات. بدأت هذه الجهود بالمرسوم رقم 2011-41 الذي ينظم النفاذ إلى الوثائق الإدارية التي تحتفظ بها الهياكل العمومية، وتم تعديله لاحقا بموجب المرسوم رقم 2011-54 في جوان 2011.

شكل اعتماد القانون الأساسي رقم 22 لعام 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة علامة فارقة في التزام تونس بحماية الحق في النفاذ إلى المعلومات، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية. ينظر إلى القانون على نطاق واسع على أنه إطار قانوني تقدمي، وقد أنشأ آليات لطلب المعلومات مع التمسك بمبدأ الإفصاح الأقصى. ويتطلب من الهياكل العمومية الخاضعة لأحكام القانون أن تقوم بشكل استباقي «بنشر الفئات الرئيسية للمعلومات وتحديثها ووضعها بشكل دوري تحت تصرف العموم في شكل قابل للاستخدام» مثل:

- السياسات والبرامج التي تهم العموم،
- قائمة مفصلة في الخدمات التي يسديها للعموم،
- المهام الموكولة إليه وتنظيمه الهيكلي (...) والميزانية المرصودة له مفصلة،،
- الصفقات العمومية المبرمجة والمصادق على ميزانيتها،
- كل معلومة تتعلق بالمالية العمومية بما في ذلك المعطيات التفصيلية المتعلقة بالميزانية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي.
- المعلومات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية، .

كما أنشأ القانون هيئة النفاذ إلى المعلومة، وهي هيئة تتألف من تسعة أعضاء، مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ القانون، وتلقي الطعون ضد رفض طلبات النفاذ إلى المعلومات، وزيادة الوعي حول هيئة النفاذ إلى المعلومة. لضمان التطبيق الأمثل

والمتسق لقانون الحق في النفاذ إلى المعلومة، أصدر رئيس الوزراء المنشور رقم 19 – 2018، الذي يوفر إرشادات عملية للتنفيذ.

استكمالا لتشريعات الحق في النفاذ إلى المعلومة، قامت تونس بإصلاحات لتعزيز البيانات العمومية المفتوحة. وضع الأمر الحكومي عدد 03 لسنة 2021 إطارا لنشر البيانات العمومية وفق مبدأ الفتح. ويهدف هذا المرسوم إلى:

- تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة،
- دعم مشاركة العموم في إعداد السياسات العامة ومتابعة تنفيذها وتقييمها،
- تحديث الإدارة وتحسين جودة ونجاعة الخدمات العمومية،

وصدرت توجيهات إضافية من خلال **المنشور رقم** 04 **لشهر فيفري** 2024، والذي أوضح عملية فتح البيانات العمومية وتنفيذ أحكام الأمر الحكومي رقم 03-2021.

في حين سعت هذه الإصلاحات إلى وضع تونس كرائدة إقليمية في دمج مبادئ الحق في النفاذ إلى المعلومة وفي الحوكمة والتحول الرقمي، فإن الافتقار إلى الالتزام الحقيقي بالوفاء بهذه الالتزامات لا يزال يشكل تحديات وحواجز كبيرة.

ج. التحـــول الرقمـــي فـي تونـس: مسار انطلق مبكرا، لكـــن التقـــدم لا يزال ضئيـــلا

بدأت رحلة الرقمنة في تونس في السبعينيات من القرن الماضي بإنشاء إطار قانوني تطور تدريجيا على مر العقود الماضية. ركزت الإصلاحات الرئيسية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على تحديث الإدارة العمومية، مما وضع استراتيجية للتحول الرقمي على نطاق أوسع . شكل عام 2010 نقطة تحول مع العديد من المبادرات التي تم إطلاقها لدمج التقنيات الرقمية في الإدارة العمومية والاقتصاد الوطني.

في عام 2020، قدمت وزارة تكنولوجيا الاتصال استراتيجيتها الرقمية لعام 2025، بناء على برنامج تونس الذكية 2020 السابق[10]. تركز هذه الاستراتيجية على ست ركائز رئيسية، بما في ذلك رقمنة الإدارة العمومية، بهدف ترسيخ مكانة تونس كرائدة عالميا في التنمية الرقمية وتسخير البنية التحتية التكنولوجية كمحرك للنمو الاجتماعي والاقتصادي.

وتضمنت الإستراتيجية الرقمية لعام 2025 هدفين رئيسيين هما :

- **الإدماج الاجتماعي** (الرقمي والمالي) من أجل تقليل الفجوة الاجتماعية من خلال توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات والمعرفة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى المعدات الرقمية والاتصال عالي السرعة، وتنفيذ النطاق العريض عالي السرعة.
- **التحول الرقمي للإدارة من خلال تعزيز الكفاءة والإنصاف والشفافية والمرونة** وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين.

تعطي الاستراتيجية الأولوية للشمول الرقمي وتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن السيبراني والتقنيات الناشئة مثل الحوسبة السحابية. تشمل المبادرات البارزة إنشاء GCloud وNCoud، وهما مشروعان للحوسبة السحابية حاسمان للسيادة الرقمية لتونس:

- **تعمـــــل GCloud** (الحوسبة السحابية الحكومي) على مركزية بيانات وتطبيقات الإدارة العمومية، وتحسين الموارد، وتحسين أمان الخدمة، وضمان بقاء المعلومات الحساسة تحت السيطرة الوطنية.
- **تدعـــــم NCloud** (الحوسبة السحابية الوطني) ابتكار القطاع الخاص وقدرته التنافسية مع ضمان الامتثال للوائح السيادة الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، طورت تونس نظام **XRoad**، على غرارإطارالتشغيل البيئي المستلهم من تجربة دولة إستونيا. يضمن هذا النظام تبادل البيانات بشكل آمن وشفاف وفعال بين المؤسسات العامة، مما يزيد من تعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية.

حفزت جائحة كوفيد - 19 التحول الرقمي في تونس. للحفاظ على استمرارية الخدمة العامة، تم سن العديد من الإصلاحات الرئيسية:

- **أدخـــل المرســـوم رقـــم 17-2020** يتعلق بالمعرف الوحيد للمواطن معرفا فريدا للمواطن، مما يسهل الوصول إلى الخدمات الرقمية.
- **المرسوم رقم 31 لسنة 2020** بشأن تعزيز قابلية التشغيل البيني لتبادل البيانات والأمن بين الجهات الحكومية والمواطنين.
- **وضع الأمـــر الحكـــومي رقم 777-2020** الذي ضبط الشروط والصيغ والإجراءات المنظمة للتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل، مما أدى إلى تحسين كفاءة الخدمة.

ابتداء من عام 2022، ركزت تونس على تعزيز بنيتها التحتية الرقمية لتعزيز الأمن السيبراني وضمان السيادة الوطنية للبيانات:

- **أطلـــق المنشـــور رقـــم 8-2022** استراتيجية لاعتماد بروتوكول الإنترنت IPv6 لتحسين الاتصال وأمن البنى التحتية للاتصالات.
- **أنشـــأ المرســـوم 17-2023** المتعلق بالسلامة السيبرنية الوكالة الوطنية للأمن السيبراني (ANCS) لتحل محل الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية (ANSI). توفر الوكالة الوطنية للأمن السيبراني إطارا قويا لحماية البنى التحتية الحيوية من التهديدات السيبرانية ويصادق على خدمات الحوسبة السحابية مثل **GCloud** و **NCloud**.

د. التحديـــات الرئيســـية لمبـــادرات الشفافيـــة فـــي تونـــس

على الرغم من التقدم الكبير، لا تزال تونس تواجه العديد من التحديات. ستكون مواجهة هذه التحديات ضرورية لتونس لتعظيم فوائد التحول الرقمي لصالح الشفافية والمساءلة.

التحديـــات التكنولوجيـــة

تواجه الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية والبيانات المفتوحة في تونس عقبات تكنولوجية كبيرة، ناجمة أساسا عن الأنظمة القديمة، والتأخير في تطوير البنية التحتية، وعدم التكامل بين المؤسسات العمومية. تقوض هذه التحديات جهود جمع المعلومات التي تحتفظ بها الهياكل العمومية ومعالجتها ونشرها، مما يعيق التقدم نحو الحوكمة الفعالة ووصول المواطنين إلى المعلومات والبيانات.

- **قدم الأجهـــزة والبرامـــج** : تعتمد العديد من المؤسسات العمومية على أجهزة قديمة، في حين أن برامج إدارة المستندات أو قواعد البيانات إما محدودة أو غير موجودة. ويؤدي ذلك إلى عدم الكفاءة في إدارة المعلومات التي تحتفظ بها الجهات العمومية ونشرها.
- **الافتقـــار إلى الأنظمـــة الآليـــة**: يشكل غياب أدوات إخفاء هوية البيانات والاسم المستعار عائقا كبيرا، لا سيما في قطاعات مثل الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، حيث يجب أن تتوافق البيانات الحساسة على نطاق واسع مع لوائح الخصوصية.
- **التأخير في مشاريع البنية التحتية الرئيسية**: تواجه المبادرات الحيوية مثل GCloud (الحوسبة السحابية الحكومي) و XRoad (منصة التشغيل البيني) التونسية تأخرا كبيرا في التنفيذ. وتعتبر هذه المشاريع ضرورية لمركزية البيانات العمومية وتأمينها، وتبسيط إدارة البيانات، وتعزيز الترابط بين الإدارات العمومية. كما يحد التأخير من الشفافية وقدرات النشر الاستباقية.
- **عـــدم وجـــود قاعـــدة بيانات مرجعية وطنيـــة**: يؤدي عدم وجود قاعدة بيانات مرجعية مركزية إلى حدوث تناقضات وتكرار في جمع البيانات ونشرها. تعد قاعدة البيانات الموحدة ضرورية لضمان الموثوقية والتوحيد القياسي والوصول السلس إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهياكل العمومية.
- **منصات قديمـــة وثـــابتة**: تعتمد الأنظمة الأساسية مثل Data.Gov.tn على التحديثات اليدوية، مما ينتج عنه بيانات ثابتة وعفا عليها الزمن. بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما لا يتم تنسيق الوثائق الرسمية لسهولة الاستخدام من قبل العموم، مما يقلل من فعالية مبادرات البيانات المفتوحة.

- **الافتقـــار إلى قابليـــة التشغيـــل البيـــني**: أنظمة المعلومات عبر الوزارات والهيئات العمومية ليست مترابطة. تمنع هذه التجزئة تبادل البيانات بسلاسة ومركزية. على سبيل المثال، قد لا تتوافق البيانات الإحصائية من إحدى الوكالات مع البيانات الاقتصادية من وزارة أخرى، مما يجعل من الصعب على المواطنين الوصول إلى بيانات متماسكة وشاملة.

تحديـــات المـــوارد البشريـــة

لا يعتمد التعزيز الفعال للشفافية داخل الإدارات العمومية على البنية التحتية التكنولوجية فحسب، بل كذلك وبشكل كبير على الموارد البشرية المتاحة. وتعتبر الخبرة الفنية والمهارات والقدرات الفنية للموظفين حاسمة في دفع هذه الجهود إلى الأمام.

- **نقـــص الخبـــرة**: تواجه مؤسسات القطاع العمومي نقصا في المهنيين ذوي المهارات التقنية، مثل مهندسي البيانات وخبراء الأمن السيبراني ومحللي البيانات. على الرغم من وجود مهارات عامة في مجال تكنولوجيا المعلومات، إلا أن هناك فجوة في الكفاءات المتقدمة مثل إدارة البيانات وإخفاء الهوية وتقنيات البيانات المفتوحة.

- **تحديـــات التوظيـــف**: تجعل رواتب القطاع العام غير التنافسية من الصعب جذب المهنيين المؤهلين والاحتفاظ بهم. تحد هذه الفجوة من قدرة المؤسسات العمومية على تنفيذ أنظمة بيانات متطورة وأدوات أتمتة ضرورية للنشر الاستباقي والبيانات المفتوحة.

- **القيـــود المفروضـــة علـــى المـــوارد**: عبّر مكلفو النفاذ إلى المعلومة ومديرو تكنولوجيا المعلومات عن عدم كفاية الموارد وعن محدودية الموارد البشرية ، مما يجعل من الصعب التعامل مع طلبات الحق قي الحصول على المعلومة بفعالية. غالبا ما ينظر إلى هذه المسؤوليات على أنها أعباء إدارية تؤثر على الروح المعنوية والأداء.

- **نقـــص التدريـــب**: عدم كفاية الميزانيات للتدريب على الحق في النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة يمنع المسؤولين من اكتساب المهارات الأساسية في إدارة البيانات وإخفاء الهوية والتوحيد القياسي. ينتج عن هذا الإحجام عن نشر المعلومات والبيانات المفتوحة بسبب مخاوف بشأن عدم الامتثال لقوانين الحق في النفاذ إلى المعلومة ولوائح البيانات المفتوحة.

التحديـــات الإداريـــــة

بدأت جهود تعزيز الشفافية داخل الإدارات التونسية مؤخرا نسبيا، مع نصوص تأسيسية يعود تاريخها إلى العام 2011. ونتيجة لذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة داخل الهياكل الإدارية، مما يؤثر على فعالية هذه المبادرات:

- **الهياكـــل الصلبـــة والمجـــزأة**: تتميز الإدارات العمومية التونسية بهياكل صلبة ومجزأة تحد من التعاون بين الإدارات. فالتنسيق بين إدارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحق في النفاذ إلى المعلومة نادر الحدوث، إلا في وزارات أو شركات محددة مثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز. تؤدي هذه التجزئة إلى ممارسات شفافية غير متسقة وتعقد عملية التناغم بين هذه الممارسات.

- **الجمـــود البيروقـــراطي والافتقـــار إلى إعطاء الأولويـــة للشفافيـــة**: يمثل الجمود البيروقراطي عقبة كبيرة أخرى، غالبا ما ترتبط بالافتقار إلى الإرادة السياسية لإعطاء الأولوية للشفافية. وعدم وجود توجيهات واضحة وآليات رصد للامتثال للالتزامات القانونية المتعلقة بالحق في النفاذ إلى المعلومة لا يترك للمسؤولين العموميين سوى القليل من الدافع لاستثمار الوقت والموارد لتنفيذ مبادرات الشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغير المستمر للموظفين، لا سيما بين كبار الموظفين، يعطل الاستمرارية والمعرفة المؤسسية في الإدارات المسؤولة عن الحق في الحصول على المعلومة.

التحديـــات الثقـــافيـــة

لا تزال ثقافة السرية المتجذرة بعمق، في ممارسات ما قبل عام 2011 مستمرة. ينظر العديد من المسؤولين الحكوميين إلى تبادل المعلومات، حتى على الصعيد الداخلي، على أنه تهديد لسلطتهم وسمعتهم المؤسسية. المخاوف بشأن الشفافية أو فضح أوجه القصور أو جذب الانتقادات العامة أو تشكيل مخاطر المسؤولية القانونية تردع المسؤولين عن تبني الانفتاح. بالإضافة إلى ذلك، فإن المفاهيم الخاطئة حول الشفافية التي تعرض الأمن المؤسسي للخطر أو تؤدي إلى إساءة الاستخدام السياسي تزيد من إعاقة التقدم.

التحديـــات الهيكليـــة

أحرزت الأطر القانونية والمؤسسية للحق في النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة في تونس تقدما كبيرا، ولكن لا تزال هناك خطوات أساسية يجب اتخاذها لتحقيق الاستفادة منها بالكامل. ومع ذلك، فإن التنفيذ الفعال لهذه الأطر يواجه تحديات كبيرة، ويرجع ذلك أساسا إلى نقص التنسيق والافتقار إلى استراتيجيات وطنية متسقة ومتماسكة للنشر الاستباقي وانفتاح البيانات. مسؤوليات الحق في النفاذ ألى المعلومة والبيانات المفتوحة مجزأة، مقسمة بين الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية ووحدة الإدارة الإلكترونية، مما يعيق التعاون الرسمي ويخلق أوجه قصور في الكفاءة.

وتعيش الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة حالة من الشلل في الوقت الحالي بسبب عدم وجود رئيس منتخب بموجب **القانون رقم 22 لسنة 2016**. كما أنهى أمر صدر في 20 ماي 2024 إلحاق القاضي، الذي كان يشغل مهام الرئيس المؤقت لهيئة النفاذ إلى المعلومة، مما زاد من تفاقم الوضع[11]. بالإضافة إلى ذلك، لم تصدر الحكومة إلى حد كتابة هذا الموجز الأمر الذي يضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة ولا الأمر الخاص بالهيكل التنظيمي للهيئة، مما يعيق استكمال إحداث هيئة النفاذ إلى المعلومة كهيئة رقابية مستقلة

وثمة مسألة رئيسية أخرى تتمثل في الافتقار إلى التصنيف المنهجي للمعلومات والبيانات، وهو أمر ضروري لتنظيم المحتوى على أساس حساسيته وأهميته لدى العموم. وبعيدا عن الأحكام العامة للقانون 22-2016، لا توجد معايير واضحة، مما يترك المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة ومديري البيانات المفتوحة يعملون في منطقة رمادية قانونية وإدارية. ولا يؤدي هذا الغموض إلى تأخير الردود على الطلبات فحسب، بل يشجع أيضا على اتباع نهج حذر، وأحيانا مفرط في التقييد، لنشر البيانات والإفصاح عن المعلومات.

التوصيـــــــات

ينبغـــي على الحكومـــة التونسيـــــة

- ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان للفئات المهمشة والضعيفة من خلال المساواة في الوصول إلى الإنترنت والأدوات الرقمية.
- التنفيذ الكامل لقانون الحق في النفاذ إلى المعلومة وفقا لالتزامات تونس الدولية، مع تعزيز هيئة النفاذ الى المعلومة لحماية هذا الحق وتعزيز المشاركة العامة والمساءلة.
- اعتماد استراتيجيات وطنية منسقة ومتماسكة بشأن الحق في النفاذ الى المعلومة والبيانات المفتوحة والرقمنة لتعزيز الشفافية والمساءلة وجودة الخدمات العمومية.
- تخصيص الموارد اللازمة والمناسبة لتحسين البنية التحتية الرقمية للهياكل العمومية وتدريب الموظفين العموميين على استخدام الأدوات الرقمية لمعالجة طلبات حق الوصول إلى المعلومات بسرعة وفعالية وشفافية.
- إطلاق برامج وطنية لتحسين الثقافة الرقمية وتوسيع الوصول إلى التكنولوجيا، مع ضمان تمكين الفئات المهمشة من ممارسة حقها في المعلومات والمشاركة في العصر الرقمي.
- إنشاء آليات رقابة قوية لمراقبة استخدام الأدوات الرقمية، لضمان تحقيق تحسينات ملموسة في الشفافية والمساءلة والحق في النفاذ إلى المعلومات.
- إشراك منظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بمبادرة الشفافية والبيانات المفتوحة والرقمنة لتعزيز الشفافية والمساءلة وجودة الخدمات العمومية

ينبغـــي على الإدارات العموميـــــة:

- وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن الشفافية والبيانات المفتوحة والرقمنة لتعزيز الشفافية والمساءلة وجودة الخدمات العمومية.

- إشراك الموظفين السامين صلب الإدارات العمومية بنشاط لمعالجة ممارسات المقاومة الداخلية للإفصاح عن المعلومات ودمج مبادئ الشفافية في الأنشطة والعمليات العامة اليومية.
- وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن الحق في النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة والرقمنة لتعزيز الشفافية والمساءلة وجودة الخدمات العمومية.
- توحيد أشكال البيانات وإضافة أدوات لتعزيز النفاذية للمواطنين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة والضعيفة.
- إنشاء نظام مراقبة لمتابعة التزام الهياكل العمومية المعنية بالأمر 3-2021 بشأن البيانات العمومية المفتوحة.
- إنشاء منصة وطنية للتشغيل البيني لتعزيز التعاون والمشاركة الداخلية للمعلومات والبيانات عبر مختلف الهيئات العمومية.
- تدريب الموظفين العموميين بانتظام على الحق في النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة، ومعايير النشر الاستباقي .
- ضمان التعليم المستمر لبناء المهارات الفنية اللازمة لإدارة البيانات بشكل فعال وتعزيز ثقافة الانفتاح والشفافية لدى الجهات العمومية.

ينبغي على هيئة النفاذ إلى المعلومة

- إنشاء نظام متابعة امتثال الهياكل العمومية للقانون 22-2016. ونشر تقارير منتظمة تسلط الضوء على مستويات الامتثال ومجالات التحسين.
- توفير أدوات عملية وموارد ومجموعة من المبادئ التوجيهية التي تسلط الضوء على الممارسات الجيدة لرفع وعي الموظفين السامين في الإدارات العمومية حول أفضل ممارسات الشفافية.
- تسهيل النشر المتسق وعالي الجودة للبيانات العمومية ونشر المعلومات.

ينبغـي على منظمـات المجتمـع المدنـي ووسـائـل الإعـلام

- الانخراط في أنشطة المناصرة والتوعية حول أهمية الحق في النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة والرقمنة في التمتع بحقوق الإنسان الأخرى وتعزيزها والتوعية بحق العموم في النفاذ إلى المعلومات والفوائد المجتمعية الأوسع للشفافية.
- مراقبة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن الحق في النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة والرقمنة والإبلاغ عن الثغرات والنجاحات والإخفاقات في مساءلة المؤسسات العمومية وتعزيز الشفافية والمساءلة وجودة الخدمات العمومية.
- تنظيم مبادرات تعليمية تستهدف بشكل خاص الفئات المهمشة والضعيفة لإظهار قيمة ممارسة الحق في النفاذ إلى المعلومة واستخدام الأدوات الرقمية، وتعزيز مبادرات محو الأمية الرقمية لسد الفجوة الرقمية وتعزيز الشمولية.

الدفـــاع عــن
حريـة التعبيـر والاعـلام

ARTICLE 19 MENA
Centre Galaxie 2000 - Tour C - 5ème Etage -Bureau 3 - 1002 Tunis, Lafayette.
T(+216 71 284 212) - F (+216 71 890 141)
W www.article19mena.org
Fb ARTICLE19 MENA
Tw @Article19MEN

© ARTICLE 19